

ما بعد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية

الحضور مع حفظ الألقاب:

هانية البيطار، نصر عبد الكريم، نفيدة جرباوي، جميلة عبد، داود تلحمي، مازن غنيم، زهيرة كمال، عبد القادر الحسيني، ياسر الدجاني، سهام البرغوثي، هاني المصري، صالح رأفت، غسان الخطيب، سلام فياض، ممدوح العكر، عزمي الشعبي.

من "مفتاح": حنان عشرواي، ليلي فيضي، بيسان أبو رقطي، موسى قوس وربي حسن.

تقديم:

بعد مخاض عسير أعقب التوقيع على اتفاق مكة في 9 شباط 2007 بين حركتي فتح وحماس والذي تضمن تكليف الرئيس محمود عباس، ورئيس الوزراء إسماعيل هنية، تشكيل حكومة وحدة وطنية تحترم الاتفاقيات التي وقعتها منظمة التحرير، جاء الإعلان عن هذه الحكومة التي حظيت بثقة 83 نائبا من المجلس التشريعي مقابل 3 أعضاء حجبوا الثقة عنها، وذلك خلال الجلسة الخاصة التي عقدت لهذا الغرض في 17 آذار 2007.

تعتبر الحكومة الحادية عشرة، الأولى التي تضم أوسع مشاركة سياسية مما دفع بالبعض إلى الدفاع عن وجودها بسبب ما يعلق عليها من آمال في حقن الدماء الفلسطينية وحماية وحدة الشعب الفلسطيني، ورفع الحصار المفروض عليه. هذا، في حين لا ينظر البعض الآخر لهذه الحكومة على أنها حكومة وحدة وطنية حقيقية، كونها جاءت استجابة لاحتياجات ذاتية لحركة حماس كما ولحركة فتح مما يستدعي تسميتها باتتلاف حكومي.

ولدى تحليل السياق الذي ولدت فيه هذه الحكومة، يلاحظ أنه جرى التوافق عليها كآلية للخروج من دائرة الصراع والافتتال الداخلي المأساوي في غزة بين حركتي فتح وحماس، ولتجنب الدخول في حرب أهلية مدمرة لنسيج المجتمع الفلسطيني، حيث جاءت هذه الولادة على حساب أولويات الكفاءة والأداء. فهي تضم في صفوفها البعض من الوزراء ممن يفتقرون للتجربة والخبرة في إدارة المؤسسات العامة. كما شكل العشرات من الضحايا الذين سقطوا خلال الاشتباكات المؤسفة بين الحركتين المتنازعتين، الثمن الباهظ الذي دفعه الشعب الفلسطيني لإقامة هذه الحكومة.

لكن الحكومة الحالية قد تكون الشكل الأنسب لكل من حركة حماس فيما يتعلق بمساعدتها في الحصول على غطاء وعلى الشرعية العربية، وحركة فتح التي تسعى للعودة للحكم عوضاً عن أنها منحت الرئاسة التفويض الكامل للقيام بالمهام التفاوضية والاتصالات مع الإسرائيليين، وإن وضعت شرط عرض أي اتفاق يتم التوصل إليه على المجلس الوطني الجديد للتصويت عليه.

وقفه مع برنامج الحكومة:

أعلنت الحكومة الحالية أنها ستسعى لإنجاز جملة من القضايا التي يمكن إيجازها بالتالي:

سياسيا - إنهاء الاحتلال واحترام الشرعية الدولية ورفض الدولة المؤقتة والتأكيد على حق العودة والعمل على تحرير الأسرى ومواجهة الممارسات الإسرائيلية. كما ستعمل على تشكيل لجنة عليا لشؤون القدس بالتنسيق مع م.ت.ف لدعم صمود المقدسيين ومواجهة السياسات الإسرائيلية فيها. وتؤكد على أهمية

مقاومة الاحتلال بكافة الأشكال بما فيها المقاومة الشعبية الجماهيرية. وستعمل على تثبيت وتوسيع التهدئة لقاء وقف الإجراءات الإسرائيلية. كما أكدت الحكومة على مسؤولية م.ت.ف في المفاوضات.

أمنيا - وضعت الحكومة نصب أعينها أولوية ضبط الأوضاع الأمنية، والعمل على تشكيل المجلس الأعلى للأمن القومي وإعادة هيكلة الأجهزة الأمنية على أسس مهنية وقانونية إضافة إلى وضع خطة لإنهاء الفلتان والفوضى.

قانونيا - العمل على تعزيز سيادة القانون واستقلال القضاء ومحاربة الفساد.

اقتصاديا - العمل على إنهاء الحصار وإعادة النظر في اتفاق باريس وحماية القطاعات الاقتصادية ودعم المنتوجات الوطنية وتشجيع التنمية الاقتصادية وإعادة النظر بقوانين الاستثمار لوضع حد للاحتكار إضافة إلى دعم القطاع الزراعي.

الإصلاح - تبني مشروع الإصلاح الإداري والمالي ووضع خطة لترشيح الإنفاق الحكومي ومحاربة الفساد وتعزيز الشفافية والنزاهة.

القيم الفلسطينية - ألزمت الحكومة نفسها بترسيخ الوحدة الوطنية وتأكيد وحدة الداخل والخارج. كما سنكرس مبدأ المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات والعدالة الاجتماعية. وتؤكد على التعددية السياسية وحرية الرأي والصحافة ودعم حقوق المرأة وترسيخ الشراكة السياسية وتطوير الجهاز التربوي والاهتمام بالشباب والحركة الرياضية.

العلاقات الدولية - ستسعى الحكومة لتفعيل دورها على الصعيد العربي والإسلامي والمؤسسات الإقليمية والدولية وتعزيز العلاقات مع الدول الصديقة والدول دائمة العضوية وإقامة علاقات طيبة مع الشعب الأميركي.

تحليل البرنامج

في قراءة تحليلية لبرنامج الحكومة، يلاحظ أنه شامل وطموح يعدد كل ما يمكن لشخص أن يفكر به دون احتوائه على أهداف واقعية. ويسجل لحماس تقدمها خطوات سريعة سياسياً مما يدفع إلى الاعتقاد أنها قد تستتبعها بخطوات أخرى خلال مؤتمر القمة العربية في الرياض. لكن يؤخذ على حركة حماس أنها قدمت هذه التنازلات بدون الحصول على شيء في المقابل من الجانب الإسرائيلي، وإنما لقاء البقاء في الحكم والحصول على الشرعية العربية. وهذا شكل انتكاسة لبعض النخب السياسية التي عقدت الآمال على حركة حماس لرفع السقف السياسي التفاوضي الفلسطيني.

يضاف إلى ذلك، أن البرنامج يصبغه الاهتمام بالبعد السياسي وإيجاد توافق بين حركتي فتح وحماس وذلك على حساب العدالة الاجتماعية إذ يفقر لترتيب القضايا بحسب أولوياتها وخطط العمل اللازمة وآليات التنفيذ، فعلى سبيل المثال لا الحصر، بالنسبة لحقوق المرأة، لا يذكر المساواة ولا يضع الآلية لإحقاق تلك المساواة، ولا يرسم معالم المستقبل الذي نتجه إليه على هذا الصعيد بخاصة في ظل الشعور السائد حالياً أن هناك تغييباً للمرأة عن الساحة السياسية الفلسطينية. وذات الشيء ينسحب على المقاومة التي تحتاج لتوضيح كنهها وشكلها الأنجع الذي يتعين تنبيه وآليات ذلك.

الخشية من عدم التطبيق

ومع هذا، هناك خشية من أن الحكومة الحالية لن تستطيع تطبيق برنامجها، وأن تشكل قراءته أمام التشريعي في جلسة الثقة آخر قراءة له وأن يكون مآله الإهمال. وهذا، يعود لافتقاره للمنهجية الفكرية

والعملية، والتخوف من أن تتحول الوزارات (مؤسسات عامة) إلى معقل يطالب به الفصيل الذي انتدب وزراؤها منه بتوزيعها الحالي.

ومن المتوقع أن تشكل الأشهر الستة الأولى من عمر الحكومة، مرحلة النقاط الأنفاس، وستكون صعبة وقاسية على الصعيدين الأمني والمالي بخاصة بعد تراكم المتأخرات على الحكومة منذ عام 2006 والتي تقدر بنحو 2.7 مليار دولار. إضافة إلى مواصلة إسرائيل احتجازها لأموال الضرائب الفلسطينية واستمرار الحصار الدولي، وإن كانت هناك بوادر على بدء فكّه بمبادرة من حكومة النرويج التي أوفدت وزير خارجيتها للقاء رئيس الحكومة، وأعقبها إعلان السويد عزمها عدم مقاطعة أي من أعضاء الحكومة.

وهناك خشية من مواصلة مقاطعة بعض أعضاء الحكومة ممن ينتمون لحركة حماس، ما قد يؤدي إلى شل نصف الحكومة تقريبا، وهو الأمر الذي يستدعي اتخاذ موقف فلسطيني موحد وحازم لعدم السماح للمجتمع الدولي بعزل نصف حكومته والعمل على التعامل معها ككل واحد.

ومن المهم الإشارة في هذا الصدد، أن لا يتم اعتبار مجرد اللقاء مع هذا المسؤول الفلسطيني أو ذاك إنجازاً بحد ذاته، فالأهم من ذلك الإجراءات العملية لرفع الحصار والمقاطعة المفروضة على الشعب الفلسطيني لمعاودة انخراطه في المجتمع الدولي. ومن المرجح أن تعول الحكومة في البداية على عمقها العربي لمساعدتها بالوفاء بالتزاماتها المالية. مع التأكيد على أن أداء الحكومة هو الكفيل بتسريع تغيير المواقف الدولية إزاء رفع الحصار.

وإدخالها، يتعين المضي في مسيرة الإصلاح وبخاصة تحييد الوظيفة العمومية التي يجب أن يجند منتسبها على أساس الكفاءة والمهنية، وبما ينسجم مع تعزيز شعور الموظف بكرامته المهنية والأمان الوظيفي. ذلك إضافة إلى تعزيز المراقبة والمساءلة على أداء الحكومة وبخاصة من قبل المجتمع المدني الذي يتعين الارتقاء بدوره في هذا الصعيد. وتجدر الإشارة إلى أن الوظيفة الحكومية تعاني تضخماً هائلاً حيث يتراوح إجمالي ما قامت الحكومتين التاسعة والعاشر بتوظيفهم 15 ألفاً مما فاقم من فاتورة الرواتب.

وفي ضوء الانهيار القيمي الذي تشهده الساحة الفلسطينية الداخلية لمفاهيم المواطنة والمسؤولية، يصبح خلق مجتمع متنور تسوده قيم التعددية والتسامح من واجبات الحكومة الحالية. وعليه، يتعين رصد البرامج والخطط التي تستهدف الاستثمار بالإنسان الفلسطيني وبخاصة شريحتي الأطفال والشباب، كونهم يشكلون عماد المستقبل.

مستقبل الحكومة

رغم التجارب الفلسطينية مع الحكومات السابقة البالغ معدل أعمارها ما بين 9 إلى 10 أشهر، إلا أن أمد الحكومة الحالية يرتبط إلى درجة كبيرة بتطور الأحداث في غزة وما يمكن أن ينجز هناك. فإذا نجح الطرفان بإقرار القضاء على الانفلات الأمني وتفعيل سيادة القانون وتطبيقه على الجميع دون استثناء، وبخاصة جلب أولئك الذين تورطوا في الأحداث الأخيرة أمام القضاء، فيمكن أن تصمد هذه الحكومة لعدة أشهر فقط. وفي حال إخفاق الحكومة في العمل على جمع أسلحة الميليشيات والفصائل والعائلات وإعادة هيكلة أجهزة الأمن وحل الميليشيات، فيخشى من تجدد الاشتباكات، وبخاصة انه هناك أنباء عن استعدادات تقوم بها الأطراف المختلفة للجولة القادمة من الاقتتال. وفي ظل أن البديل الوحيد لهذه الحكومة، هو إجراء انتخابات، يجعلنا ذلك نتساءل هل فترة الحكومة الحالية كافية لتهيئة الأجواء العامة لإجراء الانتخابات؟

إعادة بناء م.ت.ف

ومن الخطورة بمكان تعميم مبدأ تقاسم المكاسب على إعادة هيكلة م.ت.ف بمؤسساتها المختلفة. وفي نفس الوقت، فمن الخطأ الاحتكام لعملية انتخابية واحدة واتخاذها أساساً لإعادة هيكلة بناء م.ت.ف، هذا مع التذكير أن أسلوب المحاصصة نشأ مع إقامة م.ت.ف التي فشلت في التحول إلى جبهة تحرير وطني.

وحتى يكتب النجاح لعملية بناء منظمة التحرير الفلسطينية، فمن المفضل تنظيم انتخابات وفق مبدأ التمثيل النسبي الكامل، حسبما تتوافق عليه فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، في الداخل والخارج، ذلك في حال تم إيجاد مخرج لمعضلة إجراء تلك الانتخابات في الساحة الأردنية. وإلى حين إجراء تلك الانتخابات، يمكن اعتبار حركتي حماس والجهد الإسلامي كأعضاء مراقبين فيها.

مجلس الأمن القومي

رغم أن اتفاق مكة يدعو لإعادة تشكيل مجلس الأمن القومي، إلا أن قيام الرئاسة بإقرار تعيينات جديدة، أثار حفيظة حركة حماس التي صرح رئيس مكتبها السياسي بأنه يتعين اتخاذ جميع القرارات بالتوافق بين الحركتين، وكان الموضوع لجنة شراكة بين الحركتين فقط، الأمر الخطير الذي يلغي رأي بقية الشعب الفلسطيني من الحساب ويتجاهل حقه.

وفي هذا الصدد، يجب التشديد على أهمية تشكيل مجلس الأمن القومي، كونه يساهم في تعزيز وحدة الأداة ووحدة القيادة، بسبب ما ينص عليه النظام الأساسي من اقتسام للصلاحيات الأمنية بين الرئيس ورئيس الوزراء. وإذ يوجد فراغ في منصب القائد العام للقوات الأمنية، كان من المفضل أن يكلف رئيس الوزراء بتولي ذلك المنصب، وذلك لتعزيز مبدأ المساءلة.

التوصيات:

- لسد الثغرات في برنامج الحكومة الذي يجب فصله عن برنامج الفصائل، يتعين وضع الخطط وبرامج العمل والآليات لتنفيذ ما ذهب إليه البرنامج.

- لمشاركة المجتمع المدني، يستدعى تفعيل آلية رقابة من قبل المجتمع المدني للحصول على توازنات، والإشارة على الحكومة بسد الثغرات المرتكبة في أدائها وتوجيهها إلى أماكن الخطر، إضافة إلى الحفاظ على دوره في رفع الوعي الجماهيري تجاه هذه القضايا كافة.

- تشكيل مجلس وطني للتربية والثقافة والعلوم يعمل على تعزيز مبادئ التعددية الفكرية والديمقراطية واحترام الرأي الآخر ويحارب مظاهر إضفاء الفئوية والحزبية على النظام التعليمي الفلسطيني.

- إقامة مجلس وطني يتابع قضايا المرأة ويعمل على وضع الخطط والبرامج والآليات لحماية حقوق المرأة والعمل على توسيع مشاركتها في العملية السياسية والتفاوضية.

- المطالبة بحل لجنة الشراكة بين "فتح" و"حماس" واستبدالها بلجنة وطنية للإصلاح الأمني والإداري والمالي ذات تفويض قانوني مع صلاحيات مشكّلة من ذوي المصداقية والمهنية.

- التأكيد على عدم جواز إسقاط الحق في مقاومة الاحتلال وجعل المقاومة الشعبية منهاج عمل يومي للمواطنين.

- العمل على تحييد الجهاز الوظيفي وإقامته على أساس الكفاءة والأهلية الوظيفية لا الأهلية الحزبية لحفظ كرامة وأمان الموظف الحكومي.

- في المجال المالي، العمل قدر الإمكان على الاعتماد على النفس والتخلص رويداً رويداً من الاعتماد على المعونات الأجنبية التي تحولت لآلة للضغط على الشعب الفلسطيني وحصاره وتجويعه.

- تشجيع المنتديات الثقافية والسياسية والفكرية التي تساهم في إعادة الاعتبار للقضية الفلسطينية والارتقاء بواقع الشعب الفلسطيني على مختلف الصعد والمجالات والتي تعمل على تصويب المسار الوطني الفلسطيني والتقدم في مجال التنمية الفلسطينية على مختلف الصعد.